

# وزير الكهرباء: علينا ان نبني كهرباء جديدة.. مع العمل على اصلاح المنظومة القائمة محطات توليد شبه فارغة من موظفيها.. والأمن لا يسمح بمناقلة الكفاءات



المضى: في احدى افتتاحيات "المدى" كتبنا ان أزمة الكهرباء مع أزمة المشتقات النفطية، هما ازماتان ما عادتنا نخصص وزارة معينة لتهيئنا من الازمات الوطنية، تتطلبان جهوداً وطنية اكبر من طاقة أية وزارة. الوزير: نطلق مشروع حشد وطني لاعمار الكهرباء وهو مقترح مشروع لاعمار الكهرباء

المضى: ولكن هذا لا يعنى الوزارة من مسؤوليتها؟ الوزير: وزارة الكهرباء وفي الظروف الراهنة، لا يمكن اعمارها بدون توفير الشروط البيئية الاخرى، واهمها الوضع الامني وتوفير الوقود المطلوب للمحطات، لأن الكهرباء وكما هو معروف للجميع تعمل عند توفر عناصر كثيرة الطاقة البشرية، لقد تسلمت مهام منصبى وانا ادرك حجم المسؤولية التي ساوجهها، هي ليست ثقيلة وحسب بل مؤلدة جدا بجميع مفاصلها، وعلى جميع المستويات، على مستوى انتاج الطاقة وعلى مستوى النقل والتوزيع

المضى: ولكن كانت هناك عقود كثيرة لمعالجة الازمات في هذه القطاعات؟ الوزير: ما زلت اعمل بجديفة مع زملائي في مجلس الوزراء لحل الغاز العقود الموقعة سابقاً.. لأنها مبهممة وتخلو من المصداقية وان تحدثت عن هذا الموضوع اشعر بالألم العميق.

المضى: لتؤجل مشكلة العقود قليلاً.. القراء يفكرون ربما بمستوى الانتاج الآن.. بالعمل الذي اتخذتموه عنوة على طريق وضو الحلول؟

الوزير: عندما باشرت بمهام منصبى كان انتاج الكهرباء 3700 ميكا واط والآن وصل انتاج الطاقة الى حدود 4000 ميكا واط وكان هدفنا ان نصل الى الرقم الاعلى وهو 6000 ميكا واط لهذا الصيف وهنا اشير الى الخطة التي وضعناها حتى نهاية العام الحالي، اي الى 2006/12/31 والاعلام القادمة، على ان تكتمل بشكلها النهائي عام 2009-2010 والحصول على الاكتفاء الذاتي من الكهرباء مع اضافة سنوية تقدر بـ 1000 ميكا واط بدأنا اولاً بمشروع إعادة تأهيل المحطات القائمة التي هي بوضع فنى مساوى الآن، اكتشفت هذا من خلال زيارتي لهذه المحطات ومعرفتي الدقيقة بالوضع، هذا المشروع لا يقتصر فقط على إعادة التأهيل، وهذا يعنى اعدادتها وكأنها محطات جديدة والجانب الاخر في هذا المشروع هو عمليات الصيانة اما المحور الثاني الذي يتمثل ببناء محطات جديدة واستئناف العمل بالعقود الموقعة لشراء محطات جديدة والتي لم يتخذ أي إجراء بشأنها هذا ما نعمل عليه الآن بشكل متوازن.

المضى: اذا كيف تعمل محطات التوليد؟ الوزير: لدينا الآن محطات توليد شبه فارغة، فني محطة الدورة لا نعمل بكل الاكلا بل بواقع 50% من مجموع العاملين فيها كل هذا نتيجة سوء الاوضاع الامنية فضلاً عن محطة بيجي التي هي الان شبه متوقفة لأن العاملين يخشون على انفسهم من ان تطالهم أيدي الجريمة، في المنظومة الكهربائية هناك حالة نطلق عليها منازلة الكفاءات الفنية، بمعنى انه لا يمكن ان نضع كل الكفاءات في محطة واحدة بل يجزى توزيعها على مراكز الصيانة، هذه الاجراءات متوقفة الآن، اذ لا يمكن للمهندس او الفني الذي يسكن في بغداد ان يذهب الى بيجي وبالعكس، وهذا يسري على باقي المحافظات هذا الواقع فرض علينا ان يكون هناك كم كبير من الفنيين في مكان، واختصاصات اخرى في مكان آخر نحن نعمل ومنذ ثلاثة اشهر على توسيع الاختصاصات ولهذا لم يلمس المواطن نتائج سريعة، ومع هذا وصل انتاج الطاقة الى 4000 ميكا واط قبل 2006/7/6 واصبحت البرمجة في بغداد 4 ساعات قطع مقابل ساعتين تجهيز، وفي بعض المحافظات وصلت البرمجة الى 4 تجهيز يقابلها ساعتان قطع واخرى 3 قطع في 3 تجهيز هناك امور كثيرة من الصعب

ناقصة، لا يمكن تنفيذها بشكل صحيح. المدى: كان بالإمكان تحديث شبكات التوزيع.. اذا كانت الوزارة خلال ثلاث سنوات عاجزة عن تطوير التوليد والنقل؟ الوزير: كان يمكن ان تجرى عملية تحديث شبكات التوزيع نريد ان تجدد جميع شبكات التوزيع في بغداد والمحافظات وهذا اليوم كنا نناقش موضوع مراكز السيطرة التي اشعر ازاها بالالم لأن التوزيع على عقدها قد مضت عليه اكثر من ثلاث سنوات وقد زرت احد مواقعها في منطقة الجاهزيتها، وفوجئت في مركز توزيع الرصافة لأنى وجدت البنائية ولم اجد مراكز السيطرة التي بواسطتها نستطيع ضمان العدالة في التوزيع اذ تتسم الآن بالبداية من خلال التلفون وكذلك اؤكد على ان التركيبة ثقيلة، وقليلة جداً، حيث لا انتاج ولا نقل ولا توزيع ولا مراكز سيطرة على التوزيع اذاً.. علينا ان نبني ونؤسس كهرباء جديدة، مع استمرار العمل على اصلاح ما موجود حالياً على وفق معالجات سريعة فضلاً عن تنفيذ مفردات الخطة التي تتضمن معالجات طويلة الامد والتي بدأنا المباشرة بها منذ الآن وتستمر حتى عام 2009-2010 على امل ان يكون هناك فائض في الانتاج

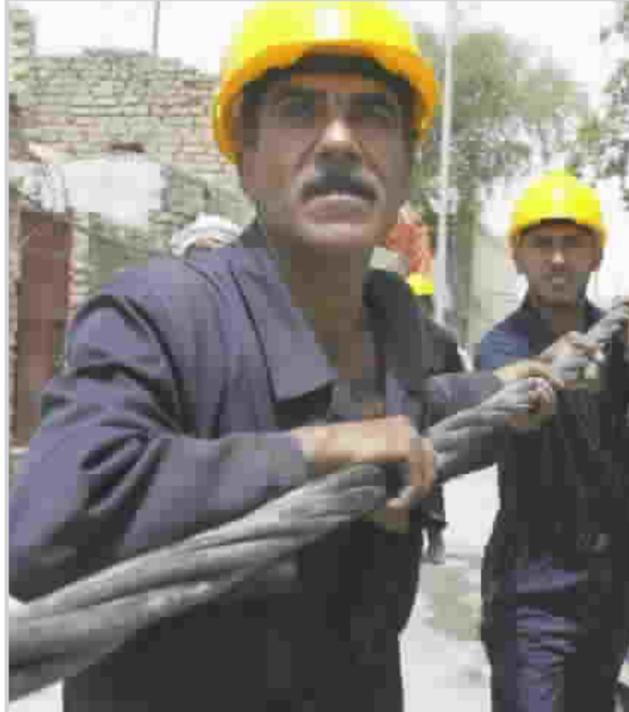
المضى: هذا يعني بان الظرف الامني لن يكون عائقاً او مؤثراً في تعطيل الخطة الموضوع؟

الوزير: ابدأ.. الظرف الامني يؤثر في ما موجود الآن والذي يعيق عملية نقل القدرة من المحطات القائمة في الوقت الراهن ولا نستطيع ارسال الخبرات اليها. بنيت محطات في مناطق يعمها الهدوء والامان محطة مماثلة في العمارة، وفي الموصل.. مشكلتنا الاساسية في خطوط النقل. نستطيع ان نؤمن لبعض الخبراء والشركات عملية الوصول الى المحطات بآلية طريقة كانت ومن ثم الكوكت فيها. المدى: هل نستطيع القول بان الوزارتين اللتين تم تشكيلهما سابقاً وقيل ان احد الوزارتين كان خبيراً دولياً.. الوزير معلقاً: انا اعتبر الخبير من يعمل داخل العراق وليس في خارجه.. المدى (تتابع):.. هذا الوزير اخرج من الوزارة وهناك اتهامات وتحقيقات بالفساد..

الوزير لا اريد الحديث عن زملائي الوزراء السابقين.. ولكن الحقيقة التي لا يمكن التنصل منها و انكارها... انا تسلمت تراكبات عديدة وتركة ثقيلة وعلى ان اغذ السير باتجاه اصلاح ما يمكن اصلاحه. المدى: اماكم عقود كثيرة ومعظمها تطوله الشكوك.. كيف تعالجون الامر؟ الوزير: انا في طور مراجعتها وبعد ذلك العرضها على مجلس الوزراء لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.. المدى: هل هناك امكانية الغاء ما ترونه غير مناسب من العقود؟ الوزير: بعض العقود تم الان مراجعتها.. وستفعلها نحو هدف اخر لان بعضها قيد التنفيذ.

المضى: ماذا عن السيطرة على الكهرباء.. هناك من يقول ان السيطرة الوطنية غير عادلة في توزيع الطاقة؟ الوزير: السيطرة على الكهرباء تتم بالتوليد والنقل وليس بالتوزيع وهذا المفهوم خاطئ.. في حلقة التوزيع لا توجد مراكز سيطرة.. الذي نسعى اليه في الوقت الراهن هو وضع مواصفات لمراكز السيطرة.. وهذا شيء مؤسف. المدى: ولكن كانت هناك سيطرة وطنية على التوزيع في زمن النظام السابق بحيث تأخذ بغداد حصة اساسية على حساب المحافظات؟ الوزير: ابدأ.. لا توجد مراكز سيطرة.. وما كان يجري سابقاً هو التزام اداري اكبر وانعدام تدخل المحافظين وغيرهم.. اما الان فالتدخلات عديدة سواء من المحافظين او من الاعزاب او من جهات

## ستكون عقوبة من يخل بعدالة التوزيع الفصل الوظيفي



المضى: وماذا بشأن الحراسات الخاصة؟ الوزير: ليس لدينا اشكالية في هذا الموضوع، فالمحطات مؤمنة وبما يلي الحاجة الفعلية من عناصر الحراسات والامن.. ومن جانبنا فنحن نتابع باستمرار وبشكل دقيق المشكلة الحقيقية في خارج المحطات وعند خروج العاملين منها.. ولدينا احصائية تشير الى استشهاد اثني عشر عنصراً خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة وشهد شهر آب 24 هجوماً على خطوط نقل الطاقة الكهربائية أي بمعدل يومي قدره 1,5 هجمة 1,5 قطع للخطوط الكهربائية. المدى: المعروف ان هناك دوراً لعشائر المناطق التي يتم فيها استهداف خطوط الكهرباء؟ ما هو دور العشائر في المحافظة على الخطوط؟ الوزير: ابرمنا اتفاقات عديدة مع اكثر العشائر.. وبعض الاخوة من رؤساء العشائر ابداو رغبة وتعاوناً للمساعدة في حماية خطوط النقل لانهم وفي الاونة الاخيرة اعتدوا عن تنفيذ اتفقاتهم معنا بسبب تعرضهم للتهديد المستمر من قبل القوى الارهابية المتواجدة في مناطقهم وخاصة ما حول خط ديالى- كركوك وكذلك خط بيجي- كركوك. اما خطوط النقل الاخرى فهي تمر بمناطق صحراوية لا توجد فيها قرى او مجتمعات عشائرية. المدى: هل مثل هذه الاتفاقات ومتابعة امن الخطوط من صميم عمل الوزارة.. كجهة تقنية وادارية؟ الوزير: انا ارفض مبدأ الانشغال بالتنسيق مع العشائر او غيرها لحماية خطوط النقل وليست لدى القناعة الكافية بهذا التوجه، لأن القضية لا تتوقف عند اخراج السيارات

المضى: في احدى افتتاحيات "المدى" كتبنا ان أزمة الكهرباء مع أزمة المشتقات النفطية، هما ازماتان ما عادتنا نخصص وزارة معينة لتهيئنا من الازمات الوطنية، تتطلبان جهوداً وطنية اكبر من طاقة أية وزارة. الوزير: نطلق مشروع حشد وطني لاعمار الكهرباء وهو مقترح مشروع لاعمار الكهرباء

المضى: ولكن هذا لا يعنى الوزارة من مسؤوليتها؟ الوزير: وزارة الكهرباء وفي الظروف الراهنة، لا يمكن اعمارها بدون توفير الشروط البيئية الاخرى، واهمها الوضع الامني وتوفير الوقود المطلوب للمحطات، لأن الكهرباء وكما هو معروف للجميع تعمل عند توفر عناصر كثيرة الطاقة البشرية، لقد تسلمت مهام منصبى وانا ادرك حجم المسؤولية التي ساوجهها، هي ليست ثقيلة وحسب بل مؤلدة جدا بجميع مفاصلها، وعلى جميع المستويات، على مستوى انتاج الطاقة وعلى مستوى النقل والتوزيع

المضى: ولكن كانت هناك عقود كثيرة لمعالجة الازمات في هذه القطاعات؟ الوزير: ما زلت اعمل بجديفة مع زملائي في مجلس الوزراء لحل الغاز العقود الموقعة سابقاً.. لأنها مبهممة وتخلو من المصداقية وان تحدثت عن هذا الموضوع اشعر بالألم العميق.

المضى: لتؤجل مشكلة العقود قليلاً.. القراء يفكرون ربما بمستوى الانتاج الآن.. بالعمل الذي اتخذتموه عنوة على طريق وضو الحلول؟

الوزير: عندما باشرت بمهام منصبى كان انتاج الكهرباء 3700 ميكا واط والآن وصل انتاج الطاقة الى حدود 4000 ميكا واط وكان هدفنا ان نصل الى الرقم الاعلى وهو 6000 ميكا واط لهذا الصيف وهنا اشير الى الخطة التي وضعناها حتى نهاية العام الحالي، اي الى 2006/12/31 والاعلام القادمة، على ان تكتمل بشكلها النهائي عام 2009-2010 والحصول على الاكتفاء الذاتي من الكهرباء مع اضافة سنوية تقدر بـ 1000 ميكا واط بدأنا اولاً بمشروع إعادة تأهيل المحطات القائمة التي هي بوضع فنى مساوى الآن، اكتشفت هذا من خلال زيارتي لهذه المحطات ومعرفتي الدقيقة بالوضع، هذا المشروع لا يقتصر فقط على إعادة التأهيل، وهذا يعنى اعدادتها وكأنها محطات جديدة والجانب الاخر في هذا المشروع هو عمليات الصيانة اما المحور الثاني الذي يتمثل ببناء محطات جديدة واستئناف العمل بالعقود الموقعة لشراء محطات جديدة والتي لم يتخذ أي إجراء بشأنها هذا ما نعمل عليه الآن بشكل متوازن.

المضى: اذا كيف تعمل محطات التوليد؟ الوزير: لدينا الآن محطات توليد شبه فارغة، فني محطة الدورة لا نعمل بكل الاكلا بل بواقع 50% من مجموع العاملين فيها كل هذا نتيجة سوء الاوضاع الامنية فضلاً عن محطة بيجي التي هي الان شبه متوقفة لأن العاملين يخشون على انفسهم من ان تطالهم أيدي الجريمة، في المنظومة الكهربائية هناك حالة نطلق عليها منازلة الكفاءات الفنية، بمعنى انه لا يمكن ان نضع كل الكفاءات في محطة واحدة بل يجزى توزيعها على مراكز الصيانة، هذه الاجراءات متوقفة الآن، اذ لا يمكن للمهندس او الفني الذي يسكن في بغداد ان يذهب الى بيجي وبالعكس، وهذا يسري على باقي المحافظات هذا الواقع فرض علينا ان يكون هناك كم كبير من الفنيين في مكان، واختصاصات اخرى في مكان آخر نحن نعمل ومنذ ثلاثة اشهر على توسيع الاختصاصات ولهذا لم يلمس المواطن نتائج سريعة، ومع هذا وصل انتاج الطاقة الى 4000 ميكا واط قبل 2006/7/6 واصبحت البرمجة في بغداد 4 ساعات قطع مقابل ساعتين تجهيز، وفي بعض المحافظات وصلت البرمجة الى 4 تجهيز يقابلها ساعتان قطع واخرى 3 قطع في 3 تجهيز هناك امور كثيرة من الصعب

المضى: ماذا عن السيطرة على الكهرباء.. هناك من يقول ان السيطرة الوطنية غير عادلة في توزيع الطاقة؟ الوزير: السيطرة على الكهرباء تتم بالتوليد والنقل وليس بالتوزيع وهذا المفهوم خاطئ.. في حلقة التوزيع لا توجد مراكز سيطرة.. الذي نسعى اليه في الوقت الراهن هو وضع مواصفات لمراكز السيطرة.. وهذا شيء مؤسف. المدى: ولكن كانت هناك سيطرة وطنية على التوزيع في زمن النظام السابق بحيث تأخذ بغداد حصة اساسية على حساب المحافظات؟ الوزير: ابدأ.. لا توجد مراكز سيطرة.. وما كان يجري سابقاً هو التزام اداري اكبر وانعدام تدخل المحافظين وغيرهم.. اما الان فالتدخلات عديدة سواء من المحافظين او من الاعزاب او من جهات

## نعمل على حل الغاز العقود السابقة.. انها مبهممة وتخلو من المصداقية

المضى: ماذا عن السيطرة على الكهرباء.. هناك من يقول ان السيطرة الوطنية غير عادلة في توزيع الطاقة؟ الوزير: السيطرة على الكهرباء تتم بالتوليد والنقل وليس بالتوزيع وهذا المفهوم خاطئ.. في حلقة التوزيع لا توجد مراكز سيطرة.. الذي نسعى اليه في الوقت الراهن هو وضع مواصفات لمراكز السيطرة.. وهذا شيء مؤسف. المدى: ولكن كانت هناك سيطرة وطنية على التوزيع في زمن النظام السابق بحيث تأخذ بغداد حصة اساسية على حساب المحافظات؟ الوزير: ابدأ.. لا توجد مراكز سيطرة.. وما كان يجري سابقاً هو التزام اداري اكبر وانعدام تدخل المحافظين وغيرهم.. اما الان فالتدخلات عديدة سواء من المحافظين او من الاعزاب او من جهات

## ستكون عقوبة من يخل بعدالة التوزيع الفصل الوظيفي

المضى: وماذا بشأن الحراسات الخاصة؟ الوزير: ليس لدينا اشكالية في هذا الموضوع، فالمحطات مؤمنة وبما يلي الحاجة الفعلية من عناصر الحراسات والامن.. ومن جانبنا فنحن نتابع باستمرار وبشكل دقيق المشكلة الحقيقية في خارج المحطات وعند خروج العاملين منها.. ولدينا احصائية تشير الى استشهاد اثني عشر عنصراً خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة وشهد شهر آب 24 هجوماً على خطوط نقل الطاقة الكهربائية أي بمعدل يومي قدره 1,5 هجمة 1,5 قطع للخطوط الكهربائية. المدى: المعروف ان هناك دوراً لعشائر المناطق التي يتم فيها استهداف خطوط الكهرباء؟ ما هو دور العشائر في المحافظة على الخطوط؟ الوزير: ابرمنا اتفاقات عديدة مع اكثر العشائر.. وبعض الاخوة من رؤساء العشائر ابداو رغبة وتعاوناً للمساعدة في حماية خطوط النقل لانهم وفي الاونة الاخيرة اعتدوا عن تنفيذ اتفقاتهم معنا بسبب تعرضهم للتهديد المستمر من قبل القوى الارهابية المتواجدة في مناطقهم وخاصة ما حول خط ديالى- كركوك وكذلك خط بيجي- كركوك. اما خطوط النقل الاخرى فهي تمر بمناطق صحراوية لا توجد فيها قرى او مجتمعات عشائرية. المدى: هل مثل هذه الاتفاقات ومتابعة امن الخطوط من صميم عمل الوزارة.. كجهة تقنية وادارية؟ الوزير: انا ارفض مبدأ الانشغال بالتنسيق مع العشائر او غيرها لحماية خطوط النقل وليست لدى القناعة الكافية بهذا التوجه، لأن القضية لا تتوقف عند اخراج السيارات